

Distr.: General
2 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات
والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير
الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي
للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور
العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية
والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال
النقل العابر

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثلة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه إعلان أولانباتار الذي اعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان
النامية غير الساحلية، المعقود في أولانباتار في يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الذي
تناول الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية والتحديات المحددة التي
تواجهها، فضلاً عن تناول السبل والوسائل التي تكفل مشاركة هذه البلدان بفعالية في
مفاوضات منظمة التجارة العالمية (انظر المرفق).

لقد قرر المشاركون في الاجتماع تشجيع المنظمات الدولية على مواصلة عملها
التحليلي في مجال التجارة الدولية وإتاحة نتائج البحوث للبلدان النامية غير الساحلية من أجل
تعزيز قدرتها التحليلية ومساعدتها على رسم وتنفيذ سياسات تجارية ملائمة ووضع تدابير



لترويج التجارة، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتنمية التجارة، وصياغة مواقفها المشتركة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) إنكستيسغ أوشير

السفيرة

والممثلة الدائمة لمنغوليا

لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لمغوليا لدى الأمم المتحدة

إعلان أولانباتار

المعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية

المعقود في أولانباتار في يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧

نحن، وزراء التجارة والمسؤولون عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، المجتمعون في أولانباتار، مغوليا، في يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧:

إذ نلاحظ أن النظام التجاري الدولي قد حقق الرفاه لكثير من شعوب العالم، بيد أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في مجال التجارة الدولية في السلع، ولا تستطيع بالتالي الاستفادة التامة من العولمة، وأن ذلك يُعزى أساساً إلى الموانع الجغرافية الناجمة عن افتقارها إلى السواحل،

وإذ نؤكد من جديد اعتقادنا بأهمية تحرير النظام التجاري الدولي وبالفوائد المحتملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف المتمثلة في إيجاد بيئة تجارية غير تمييزية تحكمها القواعد ويمكن التنبؤ بها تتيح لكل بلد، بصرف النظر عن مساحته أو تعداد سكانه أو مستوى تنميته، فرصة المشاركة الفعالة والمثمرة في التجارة العالمية،

وإذ نؤكد على أهمية البُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة والتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتوصل إلى نتيجة نهائية تتسق مع الضروريات التجارية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعاني من أوجه ضعف خاصة،

وإذ نسلّم بأن التصدي للتحديات المتصلة بالافتقار إلى السواحل يقتضي اتخاذ إجراءات على المستوى المحلي بغية إيجاد بيئة مواتية للتجارة،

وإذ نحث على اعتماد تدابير عامة وتدابير محددة تراعي الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية في سياق منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن اتخاذ التدابير ذات الصلة في المحافل التجارية الأخرى،

وإذ نسلّم بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية التي تمر بمرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهي على وجه التحديد إثيوبيا وأذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وبتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وطاجيكستان وكازاخستان، في سياق عملية انضمامها،

وإذ نعتقد أن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية بفعالية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية تُعد أساسية لتوسيع تجارة هذه البلدان وفرص التنمية فيها، بما في ذلك عن طريق الحصول على معاملة خاصة وتمييزية،

وإذ نشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية المعتمد في اجتماع الوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في أسونسيون، في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥،

وإذ نشير إلى أهمية برنامج عمل المآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإذ نؤكد على أهمية برنامج العمل هذا، نوافق على ما يلي:

١ - دعوة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والشركاء التجاريين الرئيسيين على وجه الخصوص، إلى الدخول في مفاوضات بناءة تركز على النتائج من أجل اختتام مفاوضات جولة الدوحة بنجاح. ولهذا الغرض، على البلدان النامية غير الساحلية أن تحث الأعضاء المذكورين على الإسهام بشكل كبير في مجال الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق التصاعد التدريجي للتعريفات الجمركية وتقديم الدعم الداخلي، في إطار المفاوضات المتعلقة بالزراعة، بهدف الوصول إلى اعتماد طرائق كاملة في أقرب وقت ممكن، وإحراز تقدم يتناسب مع ذلك في مجالات العمل الأخرى، بما يتسق مع الولاية المعتمدة في الدوحة، وإطار تموز/يوليه ٢٠٠٤ وإعلان هونغ كونغ الوزاري.

٢ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على معالجة قضية القطن بطريقة تلي الطموحات تكون سريعة وتعالج الجوانب المتعلقة بالتجارة والتنمية على وجه التحديد. ولهذا الغرض، على الأعضاء اعتماد المقترحات المقدمة من أعضاء المبادرة القطاعية لصالح قضية القطن، C4، المتعلقة بخفض الدعم المحلي المشوّه للسوق العالمي للقطن. وعلى الأعضاء أن يعتمدوا أيضاً تدابير تؤدي إلى حدوث تحسن كبير في ظروف الوصول إلى الأسواق بالنسبة للقطن والمنتجات القطنية. ويجب أن تكفل نتيجة المفاوضات الزراعية إمكانية قيام أعضاء منظمة التجارة العالمية باتخاذ إجراءات مشتركة لوضع آلية تعالج خسائر عائدات البلدان المنتجة للقطن نظراً لانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية بسبب الإعانات المشوّهة إلى حد كبير.

٣ - نظراً لاعتماد البلدان النامية غير الساحلية بشكل كبير على القليل من السلع الأساسية، فإن الطرائق التي ستعتمد في منظمة التجارة العالمية يجب أن لا تقتصر على تناول

التحرير المستقبلي للتجارة في المنتجات الاستوائية من أجل التنويع وإبعاد المنتجات غير المشروعة فحسب، بل لا بد أن تشمل أيضا المنتجات التي سوف تساعد البلدان النامية غير الساحلية على تنويع صادراتها.

٤ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على قبول إجراء تحسين كبير فيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، فضلاً عن إتاحة المرونة لهذه البلدان بغية مساعدتها على تنويع صادراتها. ويجب أن تنعكس هذه التحسينات في الطرائق التي سوف تعتمد عليها منظمة التجارة العالمية.

٥ - تسلّم البلدان النامية غير الساحلية بأن الخدمات تتيح فرصاً واعدة لنمو اقتصاداتها لما تضطلع به الخدمات من دور هام في قطاعات مثل التجارة والمال والنقل واللوجستيات والسياحة، وفي إنجاح سياسات التنويع، ومن زاوية تصدير الخدمات حيث لا يشكل الافتقار إلى السواحل عقبة. وعليه، على البلدان النامية غير الساحلية أن تشارك بفعالية في المفاوضات المتعلقة بالخدمات وأن تعرض قضيتها على النحو الملائم. وعليها أيضاً أن تقوم بتقدير إمكانية رعاية وترويج المبادرات التي يراد بها حصول البلدان النامية غير الساحلية على مساعدة تقنية الغرض منها تحسين القدرة التنافسية لقطاعها الخدمية.

٦ - على البلدان النامية أن تواصل تشجيع ودعم عمل الفريق التفاوضي المعني بتيسير التجارة لكي يتم، كنتيجة نهائية، وضع صك يتضمن تعهدات ملزمة عالمياً تكفل حرية المرور العابر، وإزالة ما يعترض النقل العابر من عقبات تقوّض قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة التجارية، ويؤدي إلى تحسين الظروف التجارية بشكل عام، من أجل تعجيل حركة السلع، وخصوصاً السلع العابرة، وتصريفها وتخليصها. كما يجب أن تتناول نتائج مفاوضات تيسير التجارة قضايا المعاملة الخاصة والتمييزية، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وفقاً للولايات المذكورة في المرفق 'دال' من قرار المجلس العام المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبما يتسق مع مستوى تنمية جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٧ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على اعتماد هيكل معاملة خاصة وتمييزية لتيسير التجارة يمكن البلدان الأعضاء النامية، ولا سيما بلدان المرور العابر الشريكة للبلدان النامية غير الساحلية، من تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي سيُتفق عليها. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ ورصد اتفاقات المرور العابر القائمة والمستقبلية.

٨ - يجب على الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أن تقدم، عند الطلب، للبلدان النامية غير الساحلية وشركائها في مجال المرور العابر المساعدة التقنية التي تمكنها من تحديد احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة، بما في ذلك التكاليف المترتبة على التدابير المقترحة، وذلك لتمكينها من المشاركة التامة والفاعلة في المفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة وتمكينها من التحضير لتنفيذ ما اتخذ من تدابير بصورة فعالة وسريعة، خصوصاً في بلدان المرور العابر النامية غير الساحلية.

٩ - كما يجب تقديم المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية أثناء مفاوضات تيسير التجارة، وكذلك أثناء فترات التنفيذ وما قبل التنفيذ، حيث أن هذه المفاوضات لا تسعى إلى تحقيق الامتثال للتدابير التي ستعتمد فحسب، بل تسعى أيضاً إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها التنافسية التجارية بشكل عام. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الإقليمية، وكذلك المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية التجارية التي تضم شركاء من القطاع الخاص.

١٠ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تعزز، بالتعاون مع القطاع الخاص، إنشاء محافل وطنية تتمكن فيها الأطراف المشاركة من الدخول في حوار بناء بشأن متطلبات وأولويات ومشاكل تيسير التجارة.

١١ - على الأعضاء مواصلة العمل بشأن العلاقة بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبين اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي هذا الإطار، يجب أن يُطلب من المتقدمين بطلبات الحصول على براءات اختراع أن يفصّحوا في هذه الطلبات عن مصدر و/أو بلد منشأ الموارد الجينية وما يتصل بذلك من معارف تقليدية استخدمت في اختراعاتهم؛ وأن يحصلوا على موافقة مسبقة عن علم؛ وأن يتقاسموا المنافع التي تعود بها هذه الاختراعات؛ وأن يقدموا الدليل على التزام مقدمي طلبات الحصول على براءات اختراع بهذه الشروط.

١٢ - على البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تواصل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية التي لا تزال في مرحلة الانضمام إلى المنظمة. وفي سبيل ذلك، تشارك البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الأفرقة العاملة للبلدان النامية غير الساحلية التي تمر بمرحلة الانضمام للمنظمة وتدعو إلى حصول هذه البلدان على معاملة منصفة فيما يتعلق بما ينبغي أن تقدمه من التزامات. وينبغي أن تكون هذه الالتزامات متناسبة مع مستوى تنمية البلدان المعنية. ولا ينبغي أن يُتوقع تعهد البلدان النامية

غير الساحلية التي تمر بمرحلة الانضمام للمنظمة بالتزامات الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك حماية الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وينبغي أن تُمنح المرونة الإضافية التي قد يستوجبها تنفيذ السياسات الموجه نحو تكوين رأس المال البشري، وتنمية القدرات الوطنية للتعلّم والابتكار في مجال التكنولوجيا. ويتعين منح جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تمر بمرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جميع التسهيلات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمييزية الواردة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وفي جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

١٣ - على البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تسعى إلى إقامة شراكات مع المنظمات المعنية مثل، وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية، والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واللجان الإقليمية وغيرها، فضلاً عن إقامة شراكات مع البلدان المانحة، وذلك بهدف تقديم المساعدة التقنية المحددة الهدف للبلدان النامية غير الساحلية التي تمر بمرحلة الانضمام إلى المنظمة بغية إرشاد هذه البلدان ودعمها في جميع مراحل الانضمام وصولاً إلى إكمال هذه العملية بنجاح.

١٤ - من أجل تمكين البلدان النامية غير الساحلية من الاضطلاع بدور نشط في النظام التجاري العالمي، ومن الاستفادة من التجارة كوسيلة لتحقيق النمو والتخفيف من وطأة الفقر، على البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تسعى بقوة إلى كفالة أن تكون مشاكلها التجارية مفهومة بشكل جيد من جانب الأعضاء الآخرين في المنظمة، وأن تتجلى بصورة بارزة في برنامج المعونة من أجل التجارة. وفي سبيل ذلك، على البلدان النامية غير الساحلية أن تشارك في المناقشة القادمة للمجلس العام المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة المزمع تنظيمها في حريف عام ٢٠٠٧، وأن تشارك في سائر الاجتماعات لتطلب إيلاء اهتمام خاص لمشاكلها المحددة في إطار هذه المبادرة الجديدة.

١٥ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تشجع البلدان الأعضاء على الشروع في أقرب وقت في تقديم المساعدة في إطار برنامج المعونة من أجل التجارة، وذلك بصرف النظر عن النتيجة النهائية لجولة المفاوضات الجارية.

١٦ - في سياق هيكل برنامج المساعدة من أجل التجارة، على البلدان النامية غير الساحلية أن تواصل السعي إلى بلوغ هدف الحصول على مساعدة محددة الهدف في مجالات مثل بناء القدرات من أجل رسم السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، والعمل بوجه خاص على تعزيز القدرات الإنتاجية بغية زيادة

القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات. ومراعاة لاعتماد الكثير من البلدان النامية غير الساحلية على تصدير القليل من السلع الأساسية التي غالباً ما تكون متدنية القيمة، ينبغي لبرنامج المعونة من أجل التجارة دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتعزيز ظروف الأعمال التجارية ولوضع استراتيجيات تنويع مستدامة. وسعيًا إلى تحسين القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بالنسبة للسلع عالية الجودة التي تتطلب معرفة مكثفة، والتغلب على القيود التي تواجه جانب العرض، ينبغي للسياسات الوطنية أن تركز على تكوين رأس المال البشري، وتنمية التعلم والابتكار في مجال التكنولوجيا، وعلى تشجيع الروابط التجارية بين المؤسسات الوطنية، وخصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية.

١٧ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تقوم باستكشاف المجالات التي يكون فيها تناول المعاملة الخاصة والتمييزية من قِبَل مختلف أفرقة التفاوض والمحافل الأخرى ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية ملائماً لمعالجة المشكلات المحددة التي تواجهها هذه البلدان، بما في ذلك المسافة الاقتصادية التي تفصلها عن الأسواق الرئيسية، والوصول إلى الأسواق وغير ذلك من القضايا. ومن أجل تعزيز قضية البلدان النامية غير الساحلية في إطار كافة الأفرقة و/أو المحافل، ينبغي لهذه البلدان العمل بصورة بناءة مع المنظمات الدولية التي يمكن أن تسهم بما لديها من معرفة في تحديد طرائق العمل اللازمة لبلوغ هذا الهدف.

١٨ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تستكشف إمكانية تشكيل أفرقة معنية بمواضيع محددة لمعالجة القضايا التي تحظى باهتمام خاص مثل، الاستثمار الأجنبي والمسائل الجمركية.

١٩ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تواصل العمل بتنسيق وتعاون وثيقين في إطار جهودها الرامية إلى لفت انتباه المجتمع الدولي لمشاكلها واحتياجاتها الخاصة، والسعي إلى اعتماد سياسات عامة وتدابير متفق عليها دولياً تعالج جوانب الضعف الخاصة لهذه البلدان.

٢٠ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تواصل المشاركة بطريقة موحدة ومتسقة ومنظمة في الاجتماعات والمناقشات ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والتنمية مثل، المؤتمرات الوزارية التي ينظمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وعليها أن تدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز إقامة نظام تجاري متعدد مفتوح وغير تمييزي يكفل مشاركة البلدان النامية غير الساحلية بفعالية ودمجها بصورة تامة.

٢١ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تشجع المنظمات الدولية على مواصلة عملها التحليلي المتعلق بالتجارة الدولية وعلى إتاحة النتائج التي تتوصل إليها من أجل تعزيز

القدرة التحليلية لهذه البلدان ومساعدتها على رسم وتنفيذ سياسات تجارية ملائمة ووضع تدابير لترويج التجارة، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتنمية التجارة وصياغة مواقف مشتركة في منظمة التجارة العالمية.

٢٢ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تنظر في تشكيل فريق بحث دولي يمكن أن يكون مقره في أولانباتار. ولهذا الغرض، تحت هذه البلدان المنظمات الدولية والبلدان المانحة على مساعدتها في تحقيق هذه المساعي.

٢٣ - على البلدان النامية غير الساحلية أن تشارك بصورة تامة في عملية التحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، وأن تشارك على أعلى مستوى ممكن في عملية الاستعراض نفسها.

ونعبر عن امتناننا لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية، ووكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية، لدعمهم المتواصل للبلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن المساعدات القيمة والمعلومات التي قدموها في الوقت المناسب بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة وغيرها من القضايا التي تحظى باهتمام خاص.

ونطلب من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية، ووكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية، مواصلة مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى المشاركة بفعالية في مناقشات ومفاوضات التجارة العالمية، وكذلك في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية والمحافل الأخرى لمنظمة التجارة العالمية.

ونعبر عن تقديرنا العميق لسلطات وشعب منغوليا لاستضافتهم لهذا الاجتماع.